سامي خضبه

اليسار وتجربة عبد الناصر ...

قدمت مجلة « روز اليوسف » المصرية في اعدادها الثلاثة (الصادرة في ١٤ و ٢١ و٢٨ ابريل نيسان الماضي) ثلاثية كتبها الدكتور فؤاد زكريا، تحت عنوان : « جمال عبدالناصر واليسار المصري ». واعلنت المجلة ان الدكتور زكريا ، يكتب مقالاته بدعوة منها ، وانها اختارته بالذات ، كباحث مستقل ، غير متعصب ولا يدين بغير الحقيقة : « كما يفهمها بمقاييس البحث العلمي المجرد » وذلك لكي يجيب على سؤال : ماذا كان دور اليسار الحقيقي في ايام التجربة الناصرية ، والى اي حد كان مسؤولا عن الصواب والخطأ فيها ؟ وقالت المجلة ان السبب الذي دفعها الى التفكير في تقديم اجابة على هذا السؤال ، يكتبها باحث موضوعي محايد وعلمي ، هو أن تصعيد اخطاء عبدالناصر ثم نسبتها الى اليسار ، اصبح من اخطر اسلحة التضليل السياسي في الايام الاخيرة .

* * *

ولم يقدم الدكتور فؤاد زكريا اية اجابة مباشرة على السؤال المطروح ، وانما قدم ببساطة اجابة على سؤال آخر وان لم يكن قد طرحه بشكل مباشر . كان السؤال المستتر ، لماذا يدافع اليسار المصري دفاعا غير متحفظ عن تجربة لا تعبر عن مبادئه ، بل قامت ضد هذه المبادىء ، وسحبت الارض من تحت قدمه فخنقته وهي تتظاهر بانها تحتضنه، ووصلت الى بناء مجتمع طبقي اكثر ضراوة ومهارة واستغلالا من المجتمع الذي هدمت نصفه وامتزجت بنصفه الباقي ؟

واختتم الدكتور فؤاد زكريا مقالاته الثلاث ، بنصيحة صيغت هي الاخرى في شكل سؤال مستتر يقول : اليس غريبا الا يسرع اليسار المصري بنفض يده من هذه التجربة الفاشلة ، التي يوجه اليها اليمين الان قذائفه لكي يهدمها ولكي يهدم اليسار معها ، وهي بالقطع « آيلة للسقوط » ؟ والم يحن الاوان لهذا اليسار لكي يشيد لنفسه «سمعة» جديدة ، قائمة على مصارعته ضد التجربة الناصرية وهذا اليمين في وقت واحد، حتى يستعيد جماهير التقدم والتحرر والعدالة التي يكاد اليمين ان يسحبها من وراء الناصرية واليسار جميعا لحساب العودة بمصر الى ما قبل ١٩٥٢ ؟

ولست احسب ان هناك مغالطة مع « المنهج العلمي » ومع موضوعية البحث وحياديته ، يمكن ان تكون اوضح من هذه المغالطة ـ في صياغة المطلب الموجه الى اليسار ، مطالب « نفض اليد » من التجربة ، وصراعه ضدها (و) ضد اليمين (في وقت واحد) ، رغم قيام هذه المغالطة بذكاء ـ وبحسن نية شعبية مؤكدة ـ على رصد صحيح من الناحية المجردة ، وبشكل تقريبي ، لما وصل اليه المجتمع المصري حتى الان في ظل التجربة الناصرية ، مع ضرورة وضع تحفظ اساسي على هذا الرصد ، وهو انه « يصف » الوضع القائم كانما هو الوضع « النهائي » للمجتمع المصري في ظل « التجربة الناصرية » .

ولست اعتقد أن المغالطة قد بدأت من عند الدكتور فؤاد زكريا: لا بتجاهله سؤال « روز اليوسف » ولا بطرحه سؤاله الخاص المستتر وتقديمه نصيحته الاخيرة .

انما اعتقد ان المغالطة تبدأ بالسؤال الذي طرحته المجلة ذاتها ، وكانت اي محاولة للمراوغة والابتعاد عن هذا السؤال ، كما فعل الدكتور زكريا ، تقتضي التسليم بالمغالطة الاولية في نفس الوقت، مع ، ورغم طرح السؤال الى الآخر .

في ظني ان الدكتور زكريا ادرك ـ ووافق ـ على ان السؤال : ماذا كان دور اليسار المصري في ايام التجربة الناصرية ، والى اي حد كان مسؤولا عن الصواب والخطأ فيها ؟ انما يعين ببساطة ان التجربة الناصرية قد اكتملت وانتهت واصبحت في ذمة التاريخ ، كما ادرك ـ ووافق ايضا ـ على ان نفس السؤال انما يعني ايضا ان اليسار المصري قد كان له « دور » واع مباشر في صياغة التجربة، وفي توجيهها ورسم مسارها ، وانه بالتالي كان مسؤولا عن الصواب والخطأ فيها (رغم ان ما سمي بالقرارات الاشتراكية قد صدر بعد مضي عامين ونصف على وجود اليساريين في السجون ، وانهم قضوا في السجون فترة مماثلة بعد صدور هذه القرارات) فالمشكلة هي تحديد كمية « الدور » ومدى المسؤولية ، وليست المنازعة في وجود الدور وقيام المسؤولية . ويرى الدكتور انه بما ان التجربة قد « انتهت » الى ما انتهت اليه (على المستوى الاجتماعي والوطني) فان اليسار « كان » ضد نفسه وضد مبادئه في تحمل مسؤولياتها ، وانه لن يستعيد ذاته بوصفه يسارا ، ولن يستعيد او يستنقذ جماهيره ، الا اذا « نفض يديه » منها ، وعاد الى نفسه الاولى ـ داعية للتغيير لا للمحافظة على الوضع القائم (!) وكف عن الدفاع عن « وضع قائم » هو « اخر » الطريق الذي لا تستطيع التجربة أن تواصل السير بعده .

فهل كل هذا صحيح ؟

هل اكتملت « التجربة الناصرية » وانتهت واصبحت في ذمة التاريخ ؟ وهل كان لليسار المصري فيها دور ومسؤولية ، حتى ولو

سلمنا بصحة استخدام كلمة « التجربة » هنا (١) وهل مـا ينبغي عـلى اليسار المصري الان هو ان ينفض يديه عنها لكي يستعيد نفسه ويستنفد جماهيره ولكي يظهر بوجهه الحقيقي ، داعية للتغيير والتقدم ؟

يقتضينا السؤال الاول ان نبدأ بطرح تصور محدد عن مضمون التجربة الناصرية ، لكي نكتشف ان كان هذا المضمون ما زال قائما (بالمفهوم التاريخي الموضوعي للمرحلة القائمة في مصر) ام انه قد انتهى بموت عبدالناصر ، او بعودة « اليمين » الى مقاعد كثيرة في الصدارة من أجهزة الاعلام والادارة والاقتصاد ، او حتى ببعض الاجراءات الاقتصادية التي تشير الى فتح المجال امام رأس المال الخاص ـ وقوة الاتجاه الرامي الى تسويد السوق الرأسمالية المفتوحة ـ بل وتصفية اجزاء من القطاع العام الذي كان السند الرئيسي في تفسير تحول « ٢٣ يوليو » الى الطريق « اللاراسمالي » والى اقامة دولة « الديموقراطية ـ الوطنية .

اختصاراً نقول ، أن المضمون الحقيقي لدولة « ٢٣ يوليو » التي وسمت في ذروة تطورها بعد ١٩٦١ فترة حاسمة ـ ونهائية ـ من ثورة التحرر الوطني الديموقراطي ـ المصرية ، يمكن تلخيصه في اربع نقاط :

ـ تحقيق الاستقلال الوطني ، السياسي والاقتصادي .

ـ اقامة نوع جديد من الديموقراطية على اساس فهم اجتماعي باعادة توزيع الثروة والعلم ومراكز السلطة والادارة والتشريع .

ـ السير في طريق اقامة الدولة العلمانية .

ـ اكتشاف الانتماء القومي الحقيقي لمصر ، والسير في طريق تاكيد هذا الانتماء حضاريا ، تمهيدا لطريق ازدهار الثقافة القومية وتوحيدها ومقرطتها في النهاية .

ومن المهم هنا ان نضع مجموعة من الملاحظات :

اولا : ان تلك النقاط الاربع ، تحتوي على الاهداف الرئيسية لمرحلة ثورة التحرر الوطني الديموقراطي في مصر ، التي كانت ثورة ٢٣ يوليو باطوار نضجها المتلاحقة خطوة هامة منها ، ينبيء هذا التطور حتى الان انها الخطوة الاخيرة ، التي يمكن ، وينبغي ان تمهد للتحول السلمي الى مرحلة اقامة المجتمع الاشتراكي العلمي على المستوى المحلي ، وهي الخطوة ـ على المستوى القومي ـ التي ترابطت مع الثورات العربية الاخرى المعبرة عن نفس المضمون ، باشكال واساليب مختلفة ، في الاقطار العربية التي تنضج فيها ظروف التحرر الوطني الديموقراطي بنفس المستوى او بمستوى مقارب منه طبقا لتغيرات الظروف المحلية والقومية والعالمية .

ثانيا : ان ثورة « ٢٣ يوليو » ، كمرحلة ـ ولو اخيرة ـ من ثورة التحرر الوطني الديموقراطي قادتها عناصر من الفئات الدنيا من الطبقات المتوسطة ، كانت في معظمها رافضة للحلول التي قدمتها القوى والتنظيمات السياسية السابقة المختلفة فجاءت « ٢٣ يوليو » دون برنامج تقريبا ودون دليل عمل نظري الا مجموعة «الاماني الوطنية» التي برزت في كتابات الكثيرين من الوطنيين السابقين على اختلاف اتجاهاتهم . وقد استوعبت ٢٣ يوليو هذه الاماني بمعانيها المجردة : الاستقلال ، الديموقراطية ، التصنيع ، الجمهورية ، الاصلاح الزراعي التسلح ، تحرير فلسطين ، العروبة .. الخ ـ دون ان تضع مضامين محدودة نهائية لاي من هذه « الاماني » او القيم ، دع عنك المضمون الاجتماعي . ولذلك وبسبب من الالتزام الوطني القاطع لقيادة الثورة ولمصالح الفئة الاجتماعية التي جاءت منها هذه القيادة ومن خلال الارتباط « الوجداني (١)» لهذه القيادة بشعارات الحركة الوطنية المصرية في انقى اشكالها واكثرها بعدا عن الممارسة السياسية العملية (عرابي ، مصطفى كامل ، عزيز المصري .. الخ) ظلت القيادة تقع في صدامات متتالية نتجت عنها عمليات «تقلص» وتركيز في شخص « الزعيم » الذي ظل يستجيب لما يستخلصه من معاني تجاربهورصده لنتائج هذه التجارب،فيزداد ميله «الشخصي» الى اليسار بمعناه العام « عمليا » بينما ظل يقاوم هذا الميل باستمرار فكريا وسياسيا ويحاول أن « يطعمه » بافكار ينتقيها من الثقافة التقليدية السائدة دون ان يتبين الحل الوحيد الصحيح : وهو اعادة تفسير مجموع الثقافة التقليدية والبنيان الاجتماعي والواقع السياسي القائم على ضوء الفكر العلمي (ولنذكر ان الماركسيين انفسهم لم ينجزوا هذه المهمة حتى الان ، ونشك ان الجيل الحالي من قياداتهم قادر على انجازها (٢)) . وينتج عن هذا التركيز على شخص « الزعيم » أن يزداد انعزاله من ناحيه على قمة السلطة ، وان يزداد احتياجه في نفس الوقت الى « مطبقين» لتعاليمه ، يتنازل لهم او يكل اليهم جانبا من سلطاته . وهو يرفض او لا يقبل ان يتبنى « الفكر العالمي » كاملا ولا يستطيع ذلك ، رغم اجراءاته وقراراته ـ المحلية والقومية والعالمية ـ التي تزداد ميلا الى اليسار ، وبناء على ذلك تظهر « مراكز القوى » من الصفوف الخلفية من رجال الزعيم : ليسوا « اشتراكيين » ولكن يطلب منهم ان ينفذوا قرارات « اشتراكية » والزعيم يرفض ان يتنازل عن جانب من سلطاته لاشتراكيين حقيقيين حتى لا يصبغوا « تجربته » بصبغتهم ، رغم رغبته المتزايدة في استخدامهم لتفسير « أجراءاته » وتحليل الواقع الذي تخلقه هذه الاجراءات . وبناء على ذلك ايضا يزداد انعزال « الجماهير » الكادحة والفقيرة التي لا سبيل لها الى « ادارة » ما قيل انها تملكته من وسائل الانتاج بفعل قرارات الزعيم ، ولا سبيل لها بالتالي الى « مراقبة » الادارة التي خلقتها قرارات اخرى : وتتضخم الفئات التي خلقتها هذه القرارات والتي تولت « الادارة » وتولت مراقبة الادارة ، وتتضخم الى جانبها كل الفئات المالكة التي نجت لسبب او لاخر من هذه القرارات (اما لانها اجادت الاختباء ، او اثبتت ولاءها ، او كانت اصغر من ان تلفت النظر ، فقرارات الزعيم لم تكن نابعة من مبدأ نظري شامل ، ولكنها كانت نابعة من تطور البعد الوجداني الذي تحدثت عنه منذ قليل ومن تلاحق معارك الزعيم مع الفئات التي ترفض الاشتراك

---

(١) ان هذه الكلمة تمنح لمرحلة ٢٣ يوليو من مراحل الثورةالوطنية الديموقراطية طابعا شخصيا ، وتجعلها عملا ذاتيا مرتبطا بشخص عبد الناصر . ومهما كان الدور الشخصي الذي يلعبه القائد او الزعيم في وضع مثل وضع المجتمع المصري وفي « ثورة » مثل ثورته ، فلا جدال في ان هذا الدور سيكون في اساسه تعبيرا عن حقائق وقوى موضوعية في الواقع ذاته ، وسيكون شخص الزعيم ودوره جزءا من هذه الحقائق والقوى .

(٢) أليس من المدهش (مثلا) ان يطرح الواقع الطائفي في لبنان نفسه بكل الوضوح الذي طرح به في احداث النصف الثاني من مايو أيار الماضي ، وان تتحدد كل التحركات والحسابات والشعارات من كل الاتجاهات بناء على انواع مختلفة من الفهم لهذا الواقع الطائفي ، مع الاختلاف اساسا في طريقة التعامل معه : بينما ظل الماركسيون العرب الى الان رافضين أن يدرسوا بوضوح معنى الاوضاع المشابهة في لبنان والعراق وسوريا والاردن ؟؟

في تدعيم تجربته) . ومع تنامي مصالح الفئتين : فئة « المديرين » الجدد ، وفئة صغار الملاك القدامى ، ومع ازدياد تهديد ميل «الزعيم» الى اليسار وازدياد تهديد تحول هذا الميل الى انتماء عملي (وخاصة بعد ظروف ١٩٦٧) ، تترابط الفئتان في تحالف وثيق ، وتفقد دولة « ٢٣ يوليو » بهذا الشكل ولاء جهازها التنفيذي لـ « ميول » زعيمها ، استنادا الى ميوله القديمة ، او الى مواقف عملية بعينها كان قد اتخذها في مرحلة من مراحل تذبذبه .. الخ ورغم هذا يستمر ولاؤهم لـ « شخصه » واعترافهم بجميله عليهم . وفي لحظة واحدة يوقعهم موته في الاضطراب ، وينقذهم ايضا من التناقض الذي سيؤدي بهم الى اختيار طريقهم المنطقي الذي ستمليه عليهم مصالحهم وارتباطهم بالفئة التي تضخمت من صغار الملاك (والتجار والمقاولين والصناعيين .. الخ) تسندهم ايضا ضرورات « تكتيكية » من الظروف القومية والعالمية .

ثالثا : ان « التجربة الناصرية » او دولة ٢٣ يوليو ، كانت نتاجا طبيعيا وامتدادا لمنجزات حركة التحرر الوطني المصرية ، ثم لمنجزات حركة التحرر والتوحيد القومي العربي ، وللطبيعة الخاصة لكل من الحركتين ولظروفهما . ورغم ان دولة ٢٣ يوليو ، كانت من المحاولات الجادة الاساسية التي تبذلها شعوب الامة العربية لتجاوز المعطيات الموضوعية ـ التاريخية والمعاصرة ـ لهاتين الحركتين ، فان نفس المعطيات كانت لها الغلبة في معظم الاحوال على المستوى الفكري، بينما اتسمت محاولة التجاوز بالطابع العملي وبالنزعة التجريبية . ان طبيعة التطور الاقتصادي ـ المتفاوت بالطبع ـ في المجتمعات العربية ، وطبيعة التركيبة الثقافية والايديولوجية الشديدة التعقيد للامة كلها ، ورزوخ الوجود القومي للامة تحت وطأة عوامل قهر شديدة التاثير ، بحكم اسانيدها الدينية اولا ، ثم بحكم تفوقها الحضاري الساحق بعد ذلك ، الامر الذي لم يسمح للثقافة القومية بالتطور المستقل مثلما لم يسمح لبنيانها الاقتصادي بالتطور ايضا ، يضاف الى ذلك طبيعة الظروف التي بدأت فيها « النهضة » والتي ادت الى الارتباك التاريخي للثقافة القومية نتيجة للعجز والتفتت السياسيين وتخلف البناء التحتي في مصر وفي بقية الاقطار العربية ... الم تكن دولة « ٢٣ يوليو » الا جزءا وامتدادا لنفس قوى « النهضة » المرتبكة المترددة الهيابة ، التي ورثت من البناء الفوقي الذي لعنته اجيال « النهضة » الوانا من القيود والكوابح قيدت حركة تحرير واعادة تشييد البناء التحتي نفسه .

وعلى الاساس نفسه ، كان اليسار المصري ايضا ، جزءا وامتدادا لنفس المعطيات ، وان الاساس الذي قامت عليه علاقة اليسار بدولة ٢٣ يوليو ، كان مستمدا من المعطيات ذاتها . ان هذا اليسار المصري بكل ما يجب ان تعترف له به من ايجابيات ومنجزات ، كان نتاجا ايضا لتطور متناقضات الواقع نفسه ، ولقدرة هذه المتناقضات على استيعاب « الفكر العلمي » الذي لم تكن وسائل وقوى الانتاج قد تطورت الى الدرجة التي تسمح له بتوليد حتى مجرد بذوره الاولى ، بقدر ما لم تكن الثقافة القومية قد وصلت الى وضع يسمح لها بان تتلاقح مع هذا الفكر لكي تؤسس اجنحتها الاكثر ثورية نفسها عليه (١) . وبالتالي فان التناقضات الاجتماعية ـ على المستوى الطبقي وعلى المستوى الفكري ـ لم تكن قد وصلت الى درجة من النضج تسمح لها بان تصوغ لنفسها « منهجا » نظريا يحسن تفسير الواقع التفسير العلمي ، حتى يمكن التعامل مع جزئيات الواقع اليومية والمرحلية ، لكي يتمكن « اليسار » من قيادة حركة الواقع نحو التغيير بتلاحم حقيقي بينه وبين الطبقات «التي تمثل « يسار المجتمع » ، تلك التي لم تعرف عن اليسار الا دعاياته اعدائه ، او حتى لكي يتمكن هذا اليسار « المثقف » من المشاركة بشكل فعال في التاثير على القيادة التي كانت قد ظهرت لكي تتولى عملية التغيير حسب خبراتها واكتشافاتها الخاصة وفهمها للواقع .

كانت ثورة ٢٣ يوليو اذن ، مثلما كان اليسار المصري والقومي والتيارات السياسية الاخرى في مصر ، نتاجا طبيعيا لمعطيات التاريخ والحركة الوطنية الديموقراطية بكل جوانب قصورها ونقصها « المتميزة » . وكانا معا مضطرين الى البحث عن اسانيد نظرية تنتمي الى ظواهر اجتماعية مختلفة اختلافا نوعيا كاملا ، ولم يكن احدهما يملك الفهم النظري العلمي لا لمعطيات التاريخ ولا لمعطيات الواقع. وكانا مضطرين معا الى خوض الطريق التجريبي ، طريق التجربة والخطأ بحثا عن صواب اكثر دقة في فهم الواقع والتعامل معه والتعبير عنه . وكان الفارق شكليا : لم تكن ٢٣ يوليو تستند الى «نظرية» جاهزة فمضت تبحث عن الاسانيد الفكرية في كل منبع ، وكان اليسار يملك « النظرية » فمضى يبرر بها ـ وهي نظرية ثرية ثراء عشرات التجارب التي اهتدت بها ـ كل مواقفه المتناقضة من كل شيء في الظاهرة الاجتماعية والسياسية والثقافية ، واحسب اننا في غنى عن ضرب امثلة لهذه المواقف المتناقضة الى حد مضحك ومحزن معا. لا شك انهما تبادلا التاثير : اليسار يقدم الافكار احيانا لانه لا يملك غيرها و « ٢٣ يوليو » تقدم ، الملامح التي تستطيع اضافتها الى الواقع او تغييرها فيه بحكم ما تملكه من السلطة والقدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها . وعن طريق حركة بندول الاسلوب التجريبي ، وتحت ضغوط السلطة ومفاجآت قرارات « ٢٣ يوليو » التي سبق ان قدمنا تصورنا لاسبابها في حديثنا عن « تطور الزعيم »، سلم اليسار بان « ٢٣ يوليو » تفتح الطريق بالتطور اللارأسمالي وبدولة الديموقراطية الوطنية الى تحول اشتراكي سلمي ، وسلمت « ٢٣ يوليو » بان اليسار عنصر طيب من عناصر « الادارة » الرسمية للمجتمع اذا تنازل عن وجوده المستقل المتميز وانضوى تحت لواء تنظيمها (على اساس انه ليس لهذا التنظيم « ايديولوجية » واحدة وانما برنامج عمل تلتزم به قوى التحالف ، وبعض الاسس النظرية التي يطلب فقط عدم « مهاجمتها » دون ضرورة لاعلان « الايمان بها!).

لم تكن الظواهر الاجتماعية والسياسية المتناقضة مع تطور «الزعيم» ومع جوهر المباديء والقرارات وانها توحي لليسار باكثر من « الانزعاج » العملي ولا يرى فيها ما يبرر النفور الايديولوجي ، وكان يكتفي بـ « نقدها » وهو يفسرها ، والتحذير من « نتائجها » وهو يبرر ظهورها (احيانا بظروف التنمية ، واحيانا بظروف مرحلة التحول ، واحيانا بظروف الحرب والهزيمة ، واحيانا بتاثير المعسكر الامبريالي ، ونادرا بقصر نظر ـ مجرد قصر نظر ـ المسؤولين عن تنفيذ القرارات او تطبيق المباديء) .

كان موقف اليسار هو موقف من هبطت عليه مائدة من السماء تحقق كل احلامه دون ان يكون مضطرا لدفع ثمنها : ها هي التحليلات القادمة من عند الاباء الروحيين (من الرفيق خروشوف وسوسلوف الى الرفيق الهندي جوش) تقول ان التطور « اللارأسمالي » ممكن ودولة الديموقراطية الوطنية حقيقة قائمة ، واباء اخرون (جاروري قبل ان يصدر قرار حرمانه وتولياتي قبل ان يموت .. الخ) يقولون ان شروط لينين للتحول الاشتراكي ، (سلطة الطبقة العاملة، والحزب ، والاممية .. الخ) لم تعد تتمتع بنفس القدر من الضرورية (وكانت تحليلاتهم متعلقة بظروف فرنسا وايطاليا وغيرهما من

---

(١) لنتذكر ان طه حسين ، الذي كان قد كتب رسالة اكاديمية عن المعري ثم عن ابن خلدون ، قد اختار ان يتبنى افكار الوضعيين الاجتماعيين الفرنسيين ، وان يطبق مبدأ « الكوجيتو » الديكارتي على مجال مختلف كلية عن مجال التجربة الفلسطينية الديكارتية ، ولم يكتشف الامكانية العملية لتطوير تراث الفكر العقلي العربي .

الدول الرأسمالية الليبرالية ذات تقاليد الجبهات الشعبية القومية) ولكنها تحليلات « مريحة » ثم انها تتوافق مع ظروف « احتضان اليسار » في مصر . اما « الطبق » الثاني على مائدة السماء ، فكانت « القرارات » نفسها التي وضعت اكثر من ٨٠ بالمائة من الاقتصاد المصري في ايدي القطاع العام ، قابلة للزيادة . ولكن القرارات « غير المعلنة كانت اكثر خطورة ودلالة ، واقوى في تبريرها لما سلم به اليسار . ان من يقرأ النشرات الخاصة للاتحاد الاشتراكي (في مستوياته القيادية) او برامج الدراسة في معاهد تدريب واعداد هذه المستويات ، لم يكن يلتقي بغير رطانه الماركسية تقريبا (مع اضافة بعض التحفظات حول الدين مثلا او ديكتاتورية الطبقة الواحدة .. الخ) ولكنها لم تكن اكثر من « رطانة » تكرر نفس العجز عن رؤية معطيات التاريخ المتميز ـ اجتماعيا واقتصاديا وايديولوجيا ـ للمجتمع المصري . ولم يكن بوسع احد ان يكتشف هذا العجز للاسباب السابقة . على هذا الاساس كان اليسار يقع باستمرار في نفس الفخ : فالقرارات يمكن ان تستند الى فكره « نظريا » ، ولكن النتائج العملية لهذه القرارات تثبت دائما انها لا علاقة حقيقية لها بهذا الفكر الا من حيث الشكل المجرد.

وقد توصل الدكتور فؤاد زكريا الى هذه الحقيقة ، واكتفى بان يقررها ، وان يرتب عليها مطالبة اليسار بان يحاول الخروج من الفخ ، ونفض يده من التجربة الناصرية ، لكي يستعيد نفسه .. الخ .

ولكن الدكتور زكريا لا يكتشف ان ما كان مجرد « فخ » لليسار في البداية ، ومحاولة من السلطة للسيطرة على موارد المجتمع لتحقيق برامجها الخاصة دون تبصر نظري بمصير ثمرات تلك البرامج ، قد تحول الى « واقع » جديد ، او على الاقل اضافة بالغة الاهمية والحسم على الواقع الذي كان قائما ، وهي اضافة مستمرة النمو بكل نتائجها ومضاعفاتها وما يترتب على استمرارها من التزامات .

ان المغالطة التي بدأت بالسؤال الذي طرحته « روز اليوسف » قد اوصلت الى تجاهل ان « ٢٣ يوليو » قد خلقت واقعا جديدا، لم يكن اليسار « مسؤولا » عن خلقه حتى ولا على المستوى الفكري والنظري او صياغة الشعارات ، رغم انه وقع في توهم ان هذا الواقع هو الذي يعبر عنه وعن فكره الخاص ، ثم الى تجاهل ان « اليسار ـ نفسه ، قد اضحى جزءا من هذا الواقع الجديد غير منفصل عنه رغم انه لم يكن مسؤولا عن صنعه ، وان هذا اليسار بالتالي ، لم يعد يسارا بالمفهوم العلمي الصحيح لمصطلح «اليسار» منذ زمن بعيد . انه يسار لانه يعبر عن نفسه بكلمات او رطانة يسارية . اما « يسار » المجتمع فلا علاقة له بهذا اليسار « المتكلم » . ويسار المجتمع هو اليسار . الجماهير التي يطالب الدكتور زكريا بان يسرع اليسار المتكلم الى اجتذابها حتى لا يسرقها اليمين بنقده للتجربة الناصرية .. هذه الجماهير هي « اليسار » الحقيقي ، وهي التي ستنتج ، او انها تنتج بالفعل من يعبرون عنها.

ثم لا بد لنا من لقاء اخر مع من ناقشوا الدكتور فؤاد زكريا ، من « المتكلمين » ، يسارا ، او يمينا ! .

القاهرة

الفكر العربي
في معركة النهضة
تأليف الدكتور انور عبدالملك

« هذا الكتاب موجه في المقام الاول الى قطاع محدد من جمهور القراء في العالم العربي ، هو قطاع الجيل الجديد من شبابنا العربي في كل مكان ، شباب الريف والمدن ، شباب الفكر والعمل ، شباب الانتاج والعلم والسلاح . ربما يجد فيه بعض رجال الفكر والعمل من جيلنا ـ الذي كان « على موعد مع القدر » ـ اسهاما في نهضتنا الحضارية . نقول « البعض » ،اذ ان منهج التنقيب عن مستقبل الفكر العربي في عصر النهضة الحضارية ، وهو المنهج النابع من تغيير الاطار المعرفي ـ وهو جوهر عملنا النظري القائم منذ ١٩٥٩ ، والمرتقب. الا وهو تجديد الفلسفة الاجتماعية على ضوء تفاعل حضارات الشرق والغرب ـ نقول : ان هذا المنهج وذلك التجديد النظري يمثلان على وجه التحديد الى مرحلة الثورة الوطنية التقدمية وغايتها النهضة الحضارية ، وهي مرحلة جديدة حقا على المفاهيم والتقاليد الفكرية الموروثة للاجيال السابقة من حركتنا الوطنية المتأقلمة في اغلب الاحيان في اجواء ثقافية ـ فكرية استشراقية، اوامية، او سلفية .

وهو كتاب يتصدى للاجابة على سؤال مركزي في تحركنا العربي المعاصر ، الا وهو : كيف يمكن ان نقيم علاقة جذرية ، عضوية ، متصلة ، بين تحركنا الوطني التحرري المتجه الى الثورة الاجتماعية والهدف الاشتراكي من ناحية ، وبين اقامة فلسفة تواكب هذا التحرك الذي فرض نفسه على العالم أجمع ، تكون ،على وجه التحديد ، فلسفة النهضة الحضارية في مصر والعالم العربي ؟ » . ـ من المقدمة ـ

منشورات دار الآداب — الثمن ٨٥ قرشا لبنانيا